نقد العولمة

ألمر ألتفاتر

نقد العولمة

مقدمة

كيف يبدو كل من العالم الغربي والشرق الأوسط مرتبطين بعضهما ببعض من خلال منظومة الطاقة المعولمة.

إنه بالنسبة إليّ تحدٍّ كبير؛ وفي الوقت ذاته شرف أن أتمكن من المشاركة في الحوار العربي الأوربي حول أهمية العولمة ونتائجها بالنسبة إلى أقاليم العالم المتجاورة من مثل الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط. إن موضوعات هذه الجدالات في العولمة تدور حول الرخاء الاقتصادي الموعود، الذي لم يثبت أقدامه بالطريقة ذاتها في مناطق العالم المختلفة، وحول رفع الكفاية الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية في مجال الاقتصاد. ولا ننسى أن تطبيقات العولمة بالنسبة إلى حق تقرير المصير السياسي والتمايزات الثقافية يجب أن تناقش بشكل صحيح. لقد أغرق السوق العالمي (بالمنتجات العالمية) من (السيارة العالمية) إلى

(الموسيقا العالمية) وحتى من (النبيذ العالمي)، ومع ذلك فقد استمرت في الوجود طبقة من الخصوصيات الثقافية والمميزات الوطنية. والسؤال الآن هو: هل علينا أن نحافظ على هذه الاستثناءات، أم أن المسألة تتعلق بأشكال مستحاثية تقف في وجه التحديث أو (بقايا) اجتماعية وهي أمام حالتين لا ثالث لهما؛ فإما أن تزول من تلقاء ذاتها أو تزال بطريقة واعية لا رجعة عنها؟

إن التقليد المتعلق بالدولة القوية التي كان يظن أنه تم تجاوزها لا يزال حياً، حتى بعد أن طغت العولمة على التمايزات القومية والثقافية. بل حتى ضمن القوميات ذاتها علينا أن نحسب حساباً لخصوصيات الأقاليم، إن كان ذلك ضمن الجماعات الدينية أم ضمن الطبقات المتصارعة؛ حتى فيما يخص الفوارق بين الجنسين وغير ذلك. في الولايات المتحدة ذاتها تظل -رغم العولمة- فروقات ملحوظة بين الشاطئين الشرقي والغربي (نطاق الشمس) و (نطاق الصدأ) وليس من الخطأ أن تتحدث في القرن الواحد والعشرين، كما كان عليه الحال في القرنين التاسع عشر والعشرين عن (ثلاث برازيليات). في ألمانية ذاتها تظل الفوارق بعد وحدة ١٩٩٠ بين شرق ألمانية وغربها. وفي إيطالية ثمّة خلاف شديد بين إيطالية الجنوبية وبين إيطالية الشمالية حتى بعد

إجراءات الدعم والعولمة. أما الصين فتشكل عالماً اجتماعياً مع اختلافات وصراعات قد لا تظهر إلى العلن لمن لا يدركها من الداخل، وإفريقية هي أشد اختلافاً مما يُخالُ للأوربيين أنهم يعرفونه. حتى الاختلافات في العالم العربي تبدو ظاهرة للعيان لكل من يلقي نظرة محايدة قد تدرك أكثر من موضوع الأصوليين والإرهابيين.

تدل المؤشرات الاقتصادية على تمايزات كبيرة ضد الشعوب ذاتها وحتى في نطاق العولمة؛ غير أن الخصوصيات المرتبطة بكل أمة على حدة تبقى بالنسبة إلى النظرة الإحصائية في مجال الاقتصاد مخبأة في جميع الحالات. وإذا ما نظرنا إلى تاريخ الشعوب والأقاليم يبدو الاختلاف جلياً. وهذا ما لاحظه توني جون في تاريخه عن أوربة بعد ١٩٤٥، وهو يضيف: انطلاقاً من التجربة الأوربية المؤلمة؛ فإن تاريخ التمايزات لم يكن سلمياً؛ كما تدل على ذلك الحربان المرعبتان في "عصر التطرف" (إيرك هوبسباوم ١٩٤٥)، يضيف توني جون بأن التمايز سوف يفرض طابعه على المستقبل. في هذه الأيام يعيش في الاتحاد الأوربي ١٥ مليون مسلم، يضاف إليهم ٨٠ مليوناً إذا انضمت تركية إلى الاتحاد الأوربي (يودت ٢٠٠٦: ٢٤)؛ بالتأكيد يوجد جانب آخر للتمايز؛ جانب الوحدة المفترضة ضد (الآخرين)؛ ضد

تهديد متصور للوحدة الثقافية الخاصة من الخارج، الذي يتحول بعد "الانتصار في الحرب الباردة" واختفاء الاشتراكية الموجودة فعلياً في "القرن الأمريكي الجديد" (الرئيس بوش ١٩٩١ بعد الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق) إلى مبدأ سياسي لا يوجد له (بديل) مثلما تتباهى مارغريت تاتشر: اقتصاد السوق والديمقراطية على نطاق العالم. من هنا يبدو أن "نهاية التاريخ" قد حققت، مثلما بيَّن فرانسيس فوكوياما، هذا الانقلاب بصيغ دراماتيكية في عام ١٩٨٩. يمثل منظرو هذا التقليد فكرة التعددية الضمن مجتمعية. وهم لا يستطيعون أن يتصوروا إلا بصعوبة تعددية ثقافات وأنظمة مجتمعية في العالم. وهكذا تعود نظرة ثنائية للعالم. من جانب هناك العالم الحر (النظامي) لأصدقاء الغرب، ومن جانب آخر يوجد المحيط المؤلَّف من الدول الفاشلة، بصورة أبسط: البلدان «التي لم تردم الهوة» مثلما شرح توماس ب. م. بارنيت «خريطة العالم الجديدة للبنتاغون» (بارنيت ٢٠٠٣). هذه المواجهة بين الحداثة من جانب وبين العداوة والتخلف من جانب آخر تلتقي مع أطروحات صموئيل هنتنغتون ٢٠٠٤ حول (صراع الحضارات والمدنيات). لقد أوضح بنيامين باربر قبل عدة سنوات المنطلق الثنائي لتفسير العالم في عمله (الجهاد ضد عالم MC) بوصفه تفسيراً بالغ البساطة وحتى بدائياً. على أن هذه

النظرة إلى العالم تعممت من قبل اختصاصيين محترفين وعلماء وانتهازيين؛ فلا عجب أن تدخل في النسيان أطروحة لاينبتز التي ظهرت في القرن السابع عشر عن «أفضل العوالم الممكنة، ذلك لأن الإله الخالق لا يستطيع أن يبدع ما هو غير كامل». أما فولتير فقد دحض هذه المقولة على أنها عبثية في روايته الساخرة (كانديد) من حيث أنه أشار إلى البؤس والفقر والإجرام في هذا العالم الذي لا يمكن أن يكون أفضل العوالم الممكنة. ذلك لأن العالم لم يتثبت من قبل الإله في وضع ما، وإنما يمكن أن يتغير كثيراً من خلال الفعل الإنساني. ثمة عالم آخر ممكن؛ هذا ما ينادي به شعار حركة البدائل لناقدي العولمة.

هذا في المبدأ ليس جديداً؛ ذلك لأنه كانت ثمة تمايزات وتنوعات ثقافية بصورة خاصة منذ الثورة النيوليثية، وكان لها أهمية بالغة على مدى التاريخ الإنساني. ولقد واجه تصور نموذج واحد للتطور التاريخي رفضاً قاطعاً. أما المحتلون الذين حاولوا أن يفرضوا نموذجاً اجتماعياً على الشعوب المغلوبة فقد باؤوا بالفشل، بدءاً من الإسكندر المقدوني وصولاً إلى نابليون. في بداية الأزمنة الحديثة نشأت العلاقات المتناقضة بين المنطق التوحيدي للأسواق وبين تعددية الأنظمة السياسية للتقاليد الحضارية. في السوق

المعولم تتم هذه الأيام معادلة الفروق النوعية بتعبيرات مالية، أما قاعدة (السعر الوحيد) فتنتمي إلى أعظم معايير نظام التجارة العالمي WTO.

كان كارل بوني ١٩٧٨ قد حلل إطلاق قوى السوق بوصفه سيرورة (انخلاع) الأسواق من المجتمع. حيث تنص أطروحته على أن الأسواق كانت إبان التاريخ الكامل للبشرية نوعاً من التنظيم الاجتماعي، ومن ثمّ أمكنه تواصل وتبادل، وليس فقط تبادل البضائع. وهذا يصبح واضحاً بالنسبة إلى كل من يلقي نظرة على مجتمعات شهرزاد في (ألف ليلة وليلة)؛ إنه فقط مع نشوء الرأسمالية الحديثة تتحول الأسواق إلى قوى مستقلة، على أن أسواق العمل (المنخلعة) تعمل كطواحين الشيطان، فهي تدمر الشبكات الاجتماعية وكذلك الطبيعة وعلاقات المال؛ ذلك لأن الأسواق لا تدير نفسها إلا عن طريق توظيف المال (بولاني ١٩٧٨).

لا يمكن فهم اختلافات اتجاهات التطور التاريخية إلا إذا بحثنا في ديناميكية التطور من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. هذه القاعدة المنهجية تدين بالفضل إلى الديالكتيك الهيجلي والماركسي. ومن هنا فإنه لا يمكن فهم الحدث المفرد أو البلد المفرد في تطوره إذا نظرنا إليه بوصفه حالة خاصة ضمن المنظومة العالمية. وهذا هو السبب الذي

يجعلني أناقش في بحثي هذا قبل كل شيء اتجاهات العولمة. إن أسباب، وفي الوقت ذاته حدود التسارع الفريد من نوعه تاريخياً في الزمن وفي التوسع في المكان إنما هي مصادر الطاقة المستحاثة ومنظومات تحول الطاقة المرتبطة بها، والتي لولاها لما كان ممكناً وجود العولمة الحديثة، لهذا السبب سأبدأ بحديثي عن العلاقة بين العولمة ومنظومة الطاقة والعلاقة بين مستخدمي الطاقة واقتصاديات الاستخراج، ومن ثم العلاقة بين الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط وشمال إفريقية. من ناحية أخرى لا يمكن لحديث عن منظومة الطاقة المعولمة أن يهمل حقيقة محدودية مخزونات البترول والغاز "Peakoil" ونتائج الاحتراق، أي انهيار المناخ المنذر بالخطر من خلال انبعاث غازات الدفيئة. وهذا يبدو أنه شيء آخر فيما يخص منظومة التمويل المعولمة، فالعاملون في مجال الأسواق المالية لا يريدون أن يعرفوا حدوداً لذلك. إن مديري البنوك والمؤسسات يميلون في (الفورة اللاعقلانية) إلى تجاوز الحدود، مثلما عبر عن ذلك الآن غرينسيان بما يسمى حمّى المضاربة. العولمة هي الآن قبل كل شيء عولمة مالية، والعلاقة بين منظومة الطاقة المعولمة وبين طريقة الإدارة وأزمات الأسواق المالية المعولمة يجب أن تكون شغلنا الشاغل.

ماذا نفهم تحت وطأة العولمة؟

جرى الحديث بداية عن العولمة منذ سبعينيات القرن العشرين، ومن ثم كثر الكلام عنها بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بعد ١٩٨٩. وهذا الأمر لم يأت بالمصادفة. لقد استطعنا في نهاية ١٩٦٠ أن ننظر إلى الأرض من الخارج وانطلاقاً من القمر لأول مرة (في تاريخ البشرية) على أنها "الكوكب الأزرق". وكان هذا منعطفاً هائلاً في إدراك كوكبنا الأرض، وازداد قوة من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعية. في سبعينيات القرن العشرين بدأت سيرورة التحول لتلك المنظومة العالمية، التي أطلق عليها مصطلح العولمة، والذي لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا: النظام النقدي لأسعار الصرف المثبتة ينهار، ومنذ ذلك الوقت يعتمد تحديد أسعار الصرف بالنسبة إلى قوى السوق، وكذلك بالنسبة إلى البنوك الخاصة العملاقة وبقية المؤسسات بوصفها قوى فاعلة مهيمنة على أسواق العملة الصعبة والأسواق المالية. ولقد حقق سعر النفط قفزة هائلة نحو الأعلى من دولارين للبرميل الواحد إلى ١٢ دولاراً

للبرميل الواحد. على أن التصاعد لا يزال مستمراً مع بعض الانقطاعات.

ولم يكن بنتيجة ذلك فقط أن استهلاك الطاقة استمر في تصاعد التكاليف. أكثر من ذلك فقد مثل هذا حافزاً قوياً بالنسبة إلى عولمة أسواق المال. ذلك لأن مداخيل منتجي النفط أي "البترودولار" يجب أن تُدَوَّر (recycled). ولهذه الغاية يتوجه النظام المصرفي العالمي، حيث يكون دور القيادة فيه للبنوك الأمريكية. وعلى الرغم من تخفيض قيمة الدولار في سبعينيات القرن العشرين، فإن القيادة تظل للنقد الأمريكي. وفي الوقت الذي تستدين فيه دول أمريكة اللاتينية، وإفريقية وآسية عن طريق قروض رخيصة من البترودولار المُدَوَّر لدى البنوك الأمريكية، تستطيع الولايات المتحدة بمساعدة بلدان الأوبيك أن تقوي سيطرتها السياسية والاقتصادية. عندما جرت متابعة سياسة تقوية الدولار هذه مع سياسة الفائدة المرتفعة لنظام الاحتياط الفدرالي بقيادة رئيس بنك الطوارئ (صدمة فولكر)، دخلت البلدان التي كانت ديونها بسيطة في الظاهر في صعوبات تسديد. ولقد بدأت أزمة الديون "للعالم الثالث" مع إفلاس الدولة الذي حصل في المكسيك ١٩٨٢. وتبعها عدد كبير من البلدان، وكانت كلها ملزمة بأن تجدول ديونها بمساعدة مؤسسات

بريتون وودس وأن تقبل "مشروطية" IWF. وقد ألزم ما يسمى "إجماع واشنطن" دول العالم الثالث التي حاولت في السبعينيات من القرن العشرين أن تقيم "نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً" بما في ذلك إعطاء دور كبير "للدولة المتطورة" أن تقيم من جديد سياسة ليبرالية جديدة لفتح السوق لتخصيص المصالح العامة، ولتشجيع الصادرات من أجل زيادة المقدرة على تسديد الديون. إن (الثورة المضاءة لليبرالية الجديدة) حسب تسمية ممثليها تبدأ إذن مع إعادة تقعيد السياسة ومع ليبرالية الأسواق. إن فتح الأسواق المعاد تنظيمها وطنياً مقابل التنافس العولمي ينتمي إلى قواعد "الحكومة الجيدة عولمياً" والتي تجد الحكومات نفسها ملزمة بها. وهنا يصنع مجال معولم للتنافس، وهذا المجال يمتد ويتسع مع التجارة العالمية المتنامية بشكل هائل. هذا الاتجاه يتم دعمه من قبل اللجنة ذات الأوجه الثلاثة التي خلقت في سبعينيات القرن العشرين "أزمة الديمقراطية". تعود بدايات (حكومة العولمة) إلى تشكيل مجمع الست ولاحقاً السبع والآن الثمان الدول الصناعية الأولى. وقد اكتشفت منظمة العمل الدولية في إفريقية عالم العمل غير الرسمي الذي ازداد اتساعاً في العقود الأخيرة.

يطمح الفاعلون في مجال الاقتصاد الرأسمالي دائماً إلى

تجاوز الحدود. والمسألة هنا لا تتعلق إطلاقاً بالحدود الجغرافية في المجال المتعلق بالأرض والأقاليم، وإنما يتجاوز حدود الزمن والطبيعة الحية. كل شيء يُعمل من أجل تقريب الزمن من خلال التسريع إلى القيمة الحدية صفر. وهكذا يمكن رفع الإنتاجية ثمَّ القدرة التنافسية للمواقع الجغرافية. وقد كان بنيامين فرانكلين محقاً عندما قال: «الوقت مال». حتى الحدود السياسية توضع جانباً: من خلال إلغاء الجمارك، توحيد معايير الصناعة، من خلال البنى المشتركة للحكم، من خلال مقاييس صالحة عالمياً «التقسيط» للمديونين، من خلال تأسيس معايير قوانين معولمة، من خلال لغة منهجية عالمية (Liyua franca) أي اللغة الإنجليزية التي ينظر إليها على أنها (معولمة) (سكابندر ٢٠٠٧). أما حدود الطبيعة فتتمثل صلاحيتها في أنها عقبات تخفض من قيمة رأس المال، ولهذا السبب يُنظر إليها مبدئياً بازدراء في استراتيجيات وضع القيمة - مع أنها تكلف سعراً عالياً، ذلك لأن الأضرار التي تتحملها الطبيعة من جراء ذلك تؤثر سلباً بالنسبة إلى شروط الحياة الإنسانية.

لقد تم تجاوز ما هو حي بمساعدة علوم الحياة وذلك عن طريق تقنيات النانو، الوراثة وعلوم البيولوجية. والعولمة يمكن توصيفها الآن بصورة أفضل بوصفها التغلب على

الحدود وبوصفها ضغطاً للزمان والمكان بهدف التحديد الشامل عولمياً لقيم كل الموارد؛ ولرفع إنتاجية رأس مال المستثمر الذي يقاس الآن بوصفه (قيمة أسهم)؛ لذلك فإن ما تتميز به العولمة ليس توسيع المجالات من خلال دفع الحدود واحتلال مناطق جديدة "البقع البيضاء على المصور" كما كان عليه الحال في عصور الاستعمار أو الإمبريالية "القديمة" والأمر ليس "نمو الدولة" مثلما يتصور منظرو الجيوبوليتكا "القديمة"، وإنما بالدرجة الأولى إلغاء الحدود الطبيعية والسياسية للتوسع الرأسمالي.

يتيح تسريع سيرورة الإنتاج تكديس كمية مماثلة من المنتج ذاته في وقت أقصر أو تكديس منتجات أكثر في وحدة الزمن ذاتها. وهذا ليس شيئاً آخر سوى رفع الإنتاجية. إنه الاتجاه المعولم، الذي هو المسؤول - مثلما رأى آدم سميث - عن رفع سوية "رخاء الشعوب" ومثلما فعل كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز (في البيان الشيوعي ١٨٤٨) حيث كالا المديح للبرجوازية بسبب إنجازاتها المتعددة. وكثيراً ما يقتبس هذا المديح بوصفه دفاعاً عن العولمة الفعلية. ولقد أضاف كل منهما بأن "رخاء الشعوب" يوزع بصورة غير متساوية ضمن الشروط الرأسمالية، بصورة خاصة بسبب صراع الطبقات بين الرأسماليين والعمال. هذا

التفسير المنطلق من البيان الشيوعي ينال مصداقيته الآن، مثال على ذلك ما يستخلصه المرء من الإحصائية التاريخية لأنغوس ماديسون، التي صورت فيها الألفا سنة منذ ولادة المسيح حتى نهاية القرن العشرين في "تحليل ألفي" في أرقام (ماديسون ٢٠٠١). يتبين من هذا التحليل أولاً: وجود تصاعد مفاجئ لمعدلات النمو المتوسطية منذ بداية القرن التاسع عشر، وقبل ذلك لم يكن ثمة نمو يحسب حسابه خلال قرون. كانت المجتمعات إبان ذلك مستقرة في قليل أو كثير، ولم يكن هناك تصاعد دائم. وثانياً: برز في الوقت ذاته عدم المساواة في العالم. إن غنى وفقر الشعوب يمثلان الجوانب المتقابلة للمدايلة ذاتها في التراكم الرأسمالي. وهذا يعني أن السوق العالمي الذي جعل العالم كله قابلاً للتماثل، إضافة إلى الفروقات بين الغني والفقير في العالم المعولم كل ذلك يعد مسؤولاً بالدرجة الأولى عن نشوء "العالم الثالث".

تتجلى إزالة الاختلافات في زمن العولمة في الأرقام القياسية الكلاسيكية "لحساب رأس المال" في معدلات الربح للاقتصاد السياسي الماركسي؛ وفي قدرة الإنجاز الحدي الكنيزية لرأس المال. وكانت هذه القيم عائدة تماماً إلى الدولة الوطنية كمجال لتقييم رأس المال. أما في العولمة

فتنشأ مقارنة إمكانيات تقييم رأس المال من المجال المعولم. لهذا السبب يتكون رقم قياسي جديد يتناسب مع شروط رأس المال المعولم للتقييم الرأسمالي، لقيم الأسهم، حيث تتحقق ريعية الاستثمارات. هذا الرقم القياسي المعولم إنما هو معتمد على إمكانية مقارنة واقع رأس المال على المستوى المعولم، وذلك عبر الفروع والبلدان وأشكال رأس المال (من رأس المال النقدي حتى رأس المال الإنساني). الأبنية. البسط الدائرة، قيمة المشروع غير المادية (معرفة - كيفية تأهيل جميع العاملين، العلاقات مع الزبائن وتفرعات أخرى لها صفة القيادة) محتويات الموقع، القيمة السائلة تحت التصرف والاستثمارات في مجال التأهيل تستحضر في أحد الأبعاد مع استثمار مالي متحرك بشكل كبير.

لتسهيل هذه المهمة يجري الاعتماد على محللين أو وكالات تقييم يشارك خبراؤها في تقديم الاستشارة للمستثمرين ومودعي الأموال. بالنسبة إلى هؤلاء المودعين فإن العولمة ليست إيديولوجية. هذه الكلمة تعبر عن المجال الذي يتحرك فيه الرأسماليون ومالكو الثروة النقدية، عندما يحركون وهم في غرف النوم بمساعدة اللابتوب ثروة نقدية سائلة من مكان إلى آخر، ومن فرع إلى فرع آخر، ومن عملة نقدية إلى عملة أخرى. في هذا المجال العولمي بنطاقه

الزمني المعولم لم يعد موجوداً اختلاف وطني في أجور العمل. كل ما يوجد بعد ذلك هو تماثل قسري نحو الأسفل. هذا ما صادقت عليه مؤسسة النقد العالمية في "رؤيتها للاقتصاد العالمي" في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. إذ تتراجع حصة الأجور والرواتب بالنسبة إلى الدخل القومي في جميع البلدان الصناعية، في حين يرتفع نصيب الدخول الرأسمالية بصورة موازية. وهذا بطبيعة الحال مجرد اتجاه لأن مقاومته كبيرة في جميع أنحاء العالم. وحتى عندما تكون الصراعات والمعارك، محلية كانت أم وطنية، فإن لها بعداً عولمياً لا يمكن تجنبه.

الجيو اقتصاد العولمي، هكذا يقال؛ سلمي وليس عدوانياً، وهو شيء آخر غير النظام الجيوسياسي الذي يرتكز على قاعدة المنطق الثنائي عدو وصديق. في التنافس العولمي لا يمكن أن يوجد أعداء، وإنما فقط متنافسون. فهم لا يطلقون النار بعضهم على بعض لأنهم يمارسون التجارة والمصالح. ومع ذلك فإن العلاقة السلمية في العالم المعولم لا تدوم إلى الأبد. لقد انتهت "الحرب الباردة" في نهاية الثمانينيات "بانتصار العالم الحر". أما في التسعينيات فقد خاض الناس حروباً أكثر سخونة من عقود الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية. فلا عجب أن نشأت في أزمنة العولمة

مع تخلخل القواعد؛ قوى خاصة، واحتكارات عابرة للقوميات، ولكن أيضاً شبكات لحركات إجرامية منظمة انتزعت السلطة لصالحها في مجالات فوضوية ولا دولية، وذلك من أجل أن تسرق الغنى وبصورة خاصة المواد الخام التي تتمثل في الطاقة والثروة المعدنية.

بدايةً؛ إن الاستقرار من خلال "الحرب ضد الإرهاب" الذي يشير إلى جميع خصائص الحروب الصليبية وضع تحت المساءلة؛ ذلك أن هذه الحرب تمنح التسويغ بالنسبة إلى تغيير النظام القسري في الدول التي لها أهمية مركزية في المصالح المرتبطة بتزويد الدول الغربية بالمواد الخام. على أن تأمين تزويد الأنظمة الصناعية الحديثة بالمواد الخام ووسائل الطاقة يجري بوسائل عسكرية؛ فالنخب السياسية والاقتصادية لم تعد تكتفي بالمنطق الجيو اقتصادي للتنافس العولمي. فهي تكمل المنطق الثنائي الجيوسياسي من عدو وصديق أو تحل محله. معنى ذلك أن الدول الوطنية الغنية والمسيطرة تعتمد على المناهج الإمبريالية للسيطرة للنهب والتملك.

علاقة الطبيعة الاجتماعية
أو: الغنى الطبيعي والرخاء الاقتصادي

في الطبيعة لا يوجد رخاء لأنه لا توجد أسواق، أو قيم أو أسعار. أيضاً العقلانية الأداتية أو الربحية؛ إنما هي أجسام غريبة في الطبيعة. ومع ذلك فإن هذه الأشياء تصبح في سيرورة وضع القيمة "valorisacion" ، "mise en valeur" مبادئ ناظمة للتعامل مع الطبيعة. إن أشكال الغنى الطبيعي تتحول إبان ذلك إلى رخاء اقتصادي. مع أن الرخاء لا ينشأ بالضرورة حيث يوجد غنى الطبيعة وجني مواردها. على العكس من ذلك؛ إذ ليس من النادر أن يتبدى الغنى بالموارد الطبيعية بالنسبة إلى الناس والمجتمعات، التي تمتلك هذه الموارد على أنها لعنة. فبدلاً من أن تعيش هذه المجتمعات في رخاء، فإنها تعاني الفقر وتصبح هدفاً للاعتداءات العسكرية. أو تتعرض للنهب من قبل "البرجوازية الكمبرادورية" التي تصيب الغنى الفاحش على حساب الكتل البشرية (غرازندورك ٢٠٠٥). أما الغنى بالنفط "الذهب الأسود" فيتحول تبعاً لذلك إلى "براز الشيطان" كما عبر عن ذلك (وزير فنزويلي سابق للنفط).

وللتدليل على ذلك توجد أمثلة كثيرة في التاريخ الحديث، لا يمكن الاستفاضة في الحديث عنها: في العراق، في السودان، الجزائر، نيجيرية، فنزويلا (قبل شافيز).

في السيرورات المجتمعية والاقتصادية لتحول الغنى الطبيعي إلى رخاء اقتصادي يجب أن تراعى قوانين الطبيعة؛ كما يجب أن تراعى الشروط الاقتصادية لهذا التحول من مجال الطبيعة إلى مجال القيم. إذا ما تحولت الموارد الطبيعية إلى قيم اقتصادية، تبدو قوانين الطبيعة أقل أهمية بالمقارنة مع قوانين السوق. والطبيعة ذاتها تحسب أيضاً الآن بوصفها قيمة اقتصادية، أي كرأسمال طبيعي، مثلما ينظر إلى التأهيلات البشرية والعمل كرأسمال بشري، أو بوصفه أحد تعبيراته. مع ذلك فإن هذا الإدراك لعلاقة الطبيعة كمجموعة من القيم الاقتصادية إنما هو وهم كبير. ذلك لأن التأثيرات الراجعة للفعل الاقتصادي على الطبيعة لا يمكن تجنبها، وينظر إليها في النظرية الاقتصادية بوصفها "تأثيرات خارجية"، وهي بوصفها تأثيرات عائدة إلى الفعل الاقتصادي لا تراعى في أسعار السوق، ذلك أن إشارات السوق توجه الفعل الاقتصادي إلى الطريق الخاطئ. يقال أن السعر يجب أن تحدده (الحقيقة عبر الكلف). من الأكيد أيضاً أن حقيقة الكلف في الأسعار لا تجعل الأضرار الفعلية في الطبيعة عكوسة، ولا تمنع التأثيرات الراجعة في أمكنة أخرى

ولأوقات لاحقة، تلك التأثيرات التي لا يمكن أن نعرف طبيعتها تماماً. (الاستقلاب) بين الطبيعة والإنسان يتضمن تغيرات لا محيد عنها في مجال الطبيعة والمجتمع. وهذا ما يكوِّن مباشرة علاقة الطبيعة الاجتماعية (بوركيت ٢٠٠٦).

يأتي تقويم الطبيعة؛ وهذا يعني تحويل أشكال الغنى في الطبيعة إلى قيم اقتصادية (تحديد القيمة)؛ بطريقة تسلسلية نموذجية (ألتفاتر/ مان كويف ٢٠٠٦، الفصل الرابع). في الخطوة الأولى يجري فصل الأشياء القيمة عن الأجزاء التي لا قيمة لها، يعزل النبات المفيد عن الطفيليات. ثم بعد ذلك تستخرج موارد الطبيعة الثمينة من الطبيعة ذاتها، في كثير من الحالات في الوقت الذي تدمر فيه الأجزاء غير المفيدة، يكون من المفروض أنه قضي على نظام بيئي بكامله. وهذا هو الحال عندما يقطع الخشب الثمين من الغابة المطيرة المدارية والممرات المقطوعة في الغابة تدمر ما تبقى من نظام البيئة. أو: من أجل استخراج بضع غرامات من الذهب تنشأ أطنان من ركام الأتربة المنتزعة، ودون حساب إلى أنه عند فصل الذهب بواسطة الزئبق يجري تسميم نظام نهري بكامله.

يَفترض عزلُ الموارد القابلة للاستخدام تأسيسَ حقوق تملك خاصة. وهذه الحقوق تنظم هذه الأيام في معاهدات دولية. فقط عندما تكون حقوق الملكية غير قابلة للنزاع يمكن تحويل الموارد إلى بضاعة؛ لكي يمكن بيعها في السوق.

وليس من الضروري أن تكون معالجة موارد الطبيعة في مكان وجودها أو استخراجها.

لا يعالج النفط في بلاد المنشأ إلا على نطاق ضيق، فالقاعدة المتبعة هي أن المصافي موجودة في البلدان المستخدمة للنفط، والتي فيها تأتي "القيمة المضافة". أما بيع المواد المعالجة فلا يحصل تبعاً لكل القواعد في الأسواق الإقليمية؛ وإنما في السوق العالمية مقابل عملة عالمية قابلة للتحويل، مقابل الدولار، اليورو، الين؛ وأكثر فأكثر مقابل مواد استهلاكية. وفي النهاية تتحول الأجزاء المختلفة بشكل استثنائي للطبيعة إلى البعد البسيط والموحد للمال. وغنى الطبيعة يتجلى في التنوع الكامل للموارد المختلفة. علماً بأن الرخاء الاقتصادي يتم التعبير عنه بالدولار الأمريكي أو في بلدان المال في بقية العالم. في الوقت الذي تتموضع فيه الموارد الطبيعية في مكان محدد وبصورة خاصة منها المواد الخام المعدنية أو المتعلقة بالطاقة، وتبعاً للقاعدة ليست موضوعة تحت التصرف بصورة دائمة، يكون مكان غنى الطبيعة المتحول إلى مال هو السوق العالمي، والمال يسيل هناك؛ حيث تكون الريعية في حدها الأعلى وكذلك الأمان. هكذا يتبدى الأمر بأن الرخاء والغنى المالي موجودان في مكان آخر غير مكان الموارد الطبيعية التي ينشأ منها هذا الغنى إلى حد كبير.

مزايا ومساوئ نظام الطاقة المستحاثة
دورة (Wet oil) النفط الخام

ما سر هذا التدخل القوي حتى الهوس في احتياطيات (النفط الخام) وفي موارد الطبيعة المستحاثة في العالم؟ تحتل مكونات الطاقة المستحاثة أهمية مركزية بالنسبة إلى تراكم رأس المال؛ أي بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والمقدرة على التنافس. وذلك لأن «عودة الطاقة إلى استغلال الطاقة» في النفط والغاز عالية جداً، فقط كمية طاقة قليلة يجب أن «تستثمر» لاستخراج طاقة كبيرة من أعماق الأرض وإيصالها إلى مكان الاستهلاك. إن أنتروبيا (ضياع) موارد الطاقة المستحاثية ضئيل جداً؛ وكثافة الطاقة عالية جداً بالمقارنة مع الطاقة الشمسية (بشكل مفصل أكثر: ألتفاتر ٢٠٠٥).

ليس لمنابع الطاقة الشمسية كثير من المزايا، إذا ما قورنت بموارد الطاقة المستحاثة. إذ يمكن للطاقة المستحاثة أن تستخدم فعلياً بصرف النظر عن الزمان

والمكان. كما يمكن تخزينها ونقلها؛ وباستطاعة الإنسان أن يستخدمها ليلاً ونهاراً على مدى العام بكامله، بصرف النظر عن الإيقاعات الطبيعية مثل أوقات اليوم والسنة ومعطيات الزمن الاجتماعية. يستطيع الإنسان أن ينقل النفط إلى أمكنة الاستهلاك بصورة ميسرة نسبياً، ذلك أن التوافر الطبيعي لمنابع الطاقة ليس كبير الأهمية بالنسبة إلى حسم مسألة المركز. والطاقة المستحاثة يمكن أن تنمو أيضاً مع رأس المال. وهي يمكن تركيزها مقارنة مع الطاقة الشمسية (الطاقة البيولوجية، الريح والماء)، وهي لذلك متناسبة مع متطلبات الصناعة الكبرى الرأسمالية. من ناحية ثانية ليس من الصعب أن تكون مكونات الطاقة المستحاثة مرنة جداً ويمكن تجزئتها إلى وحدات صغيرة. ولقد أدت هذه المزايا إلى أن التجديد التكنولوجي قد غير حياة الناس بشكل أساسي منذ عصر التصنيع. إن أنظمة الإنتاج الجديد تدار تقريباً بنسبة ١٠٠٪ عن طريق الطاقات المستحاثة من الآلة البخارية حتى أيرباص A380. حتى إن التوسع المذكور في المكان والتوسع في الزمان إنما هما نتيجة الاستخدام الواسع للطاقات المستحاثة.

مع ذلك كله تحتوي الطاقات المستحاثة بعض المساوئ إذ إن جميع الموارد على وجه الأرض قابلة

للنفاد، وهذا يصح على الاحتياطيات المستحاثة. وقبل نفاد هذه المخزونات يصبح استخراجها أكثر تعقيداً وأكثر كلفةً، حتى ولو استخدمت في ذلك تقنيات متطورة، وهذا ينتج بصورة مباشرة من قوانين الأنتروبيا (بشكل أكثر تفصيلاً غيورغوس - روغن ١٩٧١). فسيرورات تحول الطاقة لا يمكن تجنبها وضمن هذه السيرورات تزداد الأنتروبيا. وهذا يستمر في جميع مراحل سلسلة الطاقة من الاستخراج وصولاً إلى الإحراق، مثلما تبين الصورة التوضيحية التالية: استكشاف المخزونات يتلوه الاستخراج. النفط المستخرج (أو الغاز، الفحم) يجب أن ينقل إلى أماكن الاستهلاك، بعد أن يكون قد كُرر في المصافي. بعد ذلك يأتي الإحراق لكسب طاقة العمل، التي من خلالها يمكن أن ينتج استخدام قيم الاستعمال المانحة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث في الجو ويحصل نتيجة ذلك أثر الدفيئة.

سلسلة الطاقة المستحاثة المعولمة:
من الاستخراج حتى الانبعاث

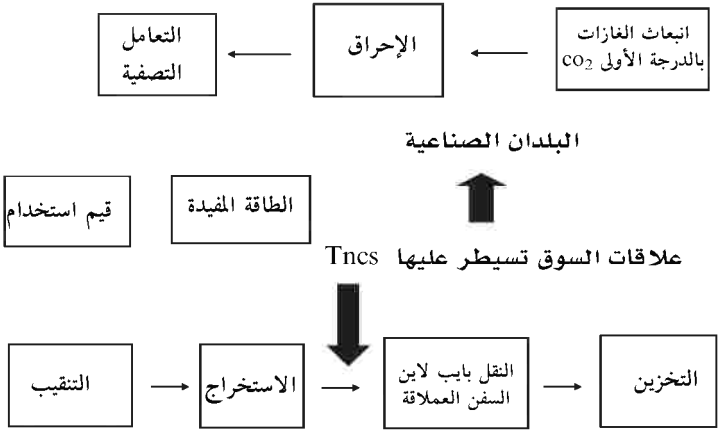

من جانب التزويد بالطاقة "input-seite" تتناقص مخزونات النفط نتيجة السيرورات غير العكوسة بدءاً من الاستخراج حتى الإحراق، كما تتناقص كذلك كثافة الطاقة. وهذه هي الحال التي جرى الحديث عنها حول إنتاج الذروة "Peakoil" أما من جانب مردود سلسلة الطاقة فينتج انتشار منتجات الاحتراق للطاقة المستحاثة في الجو، حيث تصبح مسؤولة بوصفها غازات دفيئة عن ارتفاع معدل درجات الحرارة على الأرض مع التأثيرات المناخية المعروفة. وهذه

التأثيرات تغير النظام البيئي على الأرض، حيث يمكن أن يكلف غالياً (المؤشر الحكومي لتغير المناخ ٢٠٠٧) مثلما بيَّنَ نيكولاس شتيرن للحكومة البريطانية. والنتيجة ستكون دراماتيكية بامتياز؛ إذ إن انبعاث غازات الدفيئة يجب أن يُخفض سريعاً بصورة كافية من أجل مواجهة ارتفاع درجات الحرارة ومواجهة النتائج المترتبة على ذلك. وهذا يتطلب "كبح السرعة" وإعادة الاعتبار للتوزع الإقليمي للسيرورات الاقتصادية والاجتماعية (ألتفاتر ٢٠٠٥)، وعليه يقتضي تغييراً اجتماعياً عميقاً وشاملاً. إن تأثير عامل الدفيئة إنما هو علامة واضحة تدل على حدود الطبيعة وعلى استقلاب الطبيعة - الإنسان. وإنه لمن الواضح أن على الجميع أن يدركوا بأن علاقة الطبيعة الاجتماعية تصطدم بحدود. أما الحلول التقنية للتلاؤم مع نتائج تأثير عامل الدفيئة (مثلما يقترح لومبورغ ٢٠٠٤) فهي غير كافية.

الطاقة المستحاثة والأموال:
تدوير "Paper Oil"

لا يمثل استخراج النفط من حقوله إلا قسماً ضئيلاً من سلسلة تقييم الطاقة المستحاثة. "النفط الخام" (wet oil) ينقل من الحقول إلى المستهلكين بواسطة السفن العملاقة أو بواسطة أنابيب النفط؛ ومن هناك يستخدم لتشغيل أساطيل المحركات على مختلف أنواعها حيث يحرق مع آثاره المناخية المعروفة. في الوقت ذاته يدوّر النفط المحوّل إلى عالم القيم بوصفه (paper oil) مالاً نفطياً في أسواق المال المعولمة. إنه يمثل الغنى الطبيعي المتحول إلى رخاء اقتصادي. مكان الرخاء الاقتصادي المقاس بالمال هو السوق العالمي، إن مكان الغنى الطبيعي يتوضع هناك حيث تتجمع المخزونات. أما تدوير المال النفطي فيجري تسهيله من خلال ليبرالية أسواق المال والأدوات المالية الجديدة المتطورة فيها، وهي تمكن بصورة كبيرة من المضاربة بالمال النفطي.

ولأسواق المال دور كبير في تدوير "المال النفطي" "paper oil". وهذا يشتمل على الصورة التوضيحية الصغيرة

التالية، وفيها تظهر علاقة تراكم رأس المال والأسواق المالية مع معدلات النمو (n) والفوائد مع العائدات (i). والأسواق المالية لها أثرها الحاسم في جميع مراحل سلسلة الطاقة، من تقديرات الاحتياطيات حتى وضع الأسعار للنفط الخام (wet oil) والعملة التي يجري التعامل بها، في إعادة تدوير استثمارات النفط أو تمويل استيرادات النفط حتى تجارته مع السماح المتعلق بثاني أوكسيد الكربون وأحقيات انبعاثه.

(النفط الخام) (wet oil) والغنى الطبيعي والمال النفطي (paper oil) والرخاء الاقتصادي في سلسلة الطاقة

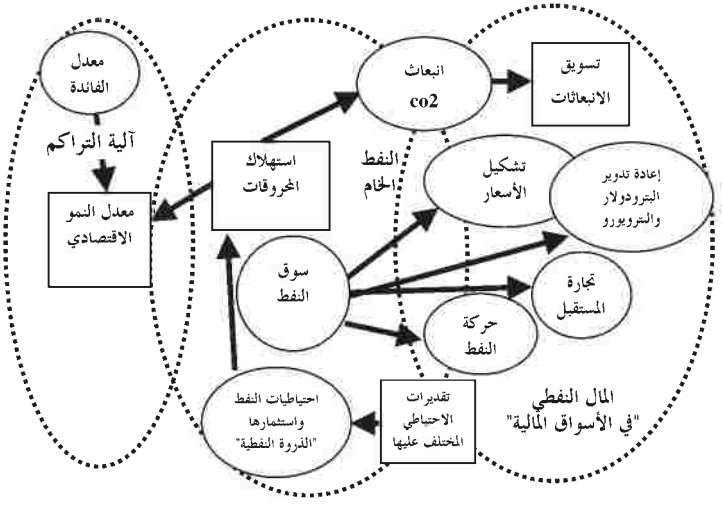

يبدأ دور أسواق المال فعلياً منذ تقدير احتياطات النفط. وهذه الاحتياطيات تشكل من جهة حقيقة موضوعية تكونت في أزمنة سحيقة من تاريخ الأرض. على أن المعطيات المتعلقة بالاحتياطيات التي تتأثر تقديراتها من جهة بالسياسة ومن جهة ثانية ترتبط بالحجوم الاقتصادية وقبل كل شيء بأسعار الفائدة وتطوراتها. تمثل مخزونات النفط الطبيعية لشركة نفط رأسمالاً اقتصادياً يحدد ارتفاعه قيمة المشروع، وبذلك قيمة البورصة. لتحقيق شفافية تحقيق سعر الصرف على بورصات المساهمين، تشرف مراقبة البورصة على كميات الاحتياط الفعلية وعلى صحة تقديرات الاحتياط المبالغ فيه أو غير الفعلية. لهذه الأسباب تختلف تقديرات النفط بين (Bp2003) ١,١٤٩ مليار برميل وبين ٧٥٠ مليار برميل (تقديرات مؤسسة دراسة الذروة النفطية ASPO). المعطيات المنشورة من قبل IAE تقود بالدرجة الأولى إلى شركات النفط الخاصة وهي لذلك مثل ASPO معرَّضة للنقد وذات توجه شخصي.

لكن حتى بلدان الأوبيك اعتمدت "البروتوكول الخلاق". فهي معنية لسببين أساسيين بمعطيات الاحتياط المرتفع قدر الإمكان: فهي تستطيع أولاً؛ وبهذه الطريقة؛ أن تزيد حصتها في التصدير ضمن إطار دول الأوبيك. «وهكذا فقد زادت ست دول من الأوبيك في أواخر الثمانينيات حجم

احتياطها بمقادير هائلة قافزة من ٤٢٪ إلى ١٩٧٪ ببساطة لكي ترفع من مقدار تصديرها». (كامبل/ لاهير ١٩٩٨). وهذا يصح بالنسبة إلى العراق وأيضاً بالنسبة إلى الكويت التي رفعت كميات احتياطيها دونما برهان جدي. السبب الثاني الذي يتمثل بتقديرات احتياطي مرتفع له صلة بالتأثير على مستهلكي النفط. الاحتياطيات المرتفعة تشير إلى أنه سيوجد في المستقبل نفط كاف، ولذلك فإن البحث عن منابع طاقة بديلة يصبح لا لزوم له. ولقد أكدت شركة النفط السعودية آرامكو في مؤتمر للأوبيك في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ بأن النفط السعودي سوف يكفي لِ ١٠٠ أو ٢٠٠ سنة قادمة «ليس واضحاً من أين تأخذ السعودية التي تنتج ٢٥٪ من النفط العالمي تأكيداتها». علقت الصحيفة الألمانية زوددوتشي تساتبونغ ١٩/ ١١/ ٢٠٠٧. في أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٥ أكد وزير النفط السعودي علي النعيمي أمام العالم المندهش أن بلاده تستطيع أن تزيد المخزون الموجود (proven reseves) (٢٦٤ مليار برميل) مقدار ٢٠٠ مليار برميل. أما المتشككون فيرون بأن احتياطات النفط في السعودية سوف تصل في المستقبل القريب إلى ذروتها. وتكاليف استخراج النفط تتصاعد باستمرار حتى في حقل النفط العملاق الغوار (سالم ٢٠٠٦، انظر أيضاً كامبل ٢٠٠٥).

تقديرات احتياطي النفط تبعاً لِ Bp و ASPO
(مقدراً بالمليار ٢٠٠٣)

البلد	Bp 2003 (مليار برميل)	ASPO 2003 (مليار برميل)
العربية السعودية	٢٦٢,٧	١٤٤,٠
إيران	١٣٠,٧	٥٩,٩
العراق	١١٥,٠	٦٢,٢
أبو ظبي	٩٧,٨	٤٨,٥
الكويت	٩٦,٥	٦٠,٣
فنزويلا	٧٨,٠	٣٤,٦
روسية	٦٩,١	٦٠,٠
ليبية	٣٦,٠	٢٨,٨
نيجيرية	٣٦,٠	٢٥,٠
الولايات المتحدة (من دون آلاسكا وهاواي)	٣٠,٧	٢٥,٢
الصين	٢٣,٧	٢٤,٣
كندة	١٦,٩	٥,٨
المكسيك	١٦,٠	٢٢,٤
الجزائر	١١,٣	١٤,١

قطر	١٥,٢	٤,١
البرازيل	١٠,٦	٢,٠
النرويج	١٠,١	١٣,٩
كزاخستان	٩,٠	٣٦,٠
أنغولا	٨,٩	٣,٩
أذربيجان	٧,٠	١٢,٧
عمان	٥,٦	٦,٩
الهند	٥,٦	٤,٩
الإكوادور	٤,٦	٢,٢
بريطانية	٤,٥	٩,٣
إندونيسية	٤,٤	٩,٤
أسترالية	٤,٤	٤,٤
ماليزية	٤,٠	٤,٠
مصر	٣,٦	٣,٤
الأرجنتين	٣,٢	٥,٦
سورية	٢,٣	٢,٥
كولومبية	١,٥	٣,٤
الاحتياطي الإجمالي	١٠١٤٨,٠	٧٨٠,٠

عندما يجري التلاعب في الاحتياطيات المستحاثة، وعندما يفترض أن تقييم المال لكي يتبدى الرخاء الاقتصادي على أنه مجرد هجوم رأسمالي، عند ذلك يصبح دور أسواق المال أكثر أهمية عند وضع أسعار الفحم والنفط والغاز. وهذه الصورة التوضيحية التالية تبين عوامل التأثير على سعر النفط وكذلك تأثير أسعار النفط المتصاعدة على منتجي النفط وعلى مستهلكيه، وعلى شركات النفط وأسواق المال.

أسباب ونتائج أسعار النفط المتصاعدة

النفط بوصفه قيمة تبادل: ماذا يحصل مع مداخيل النفط؟

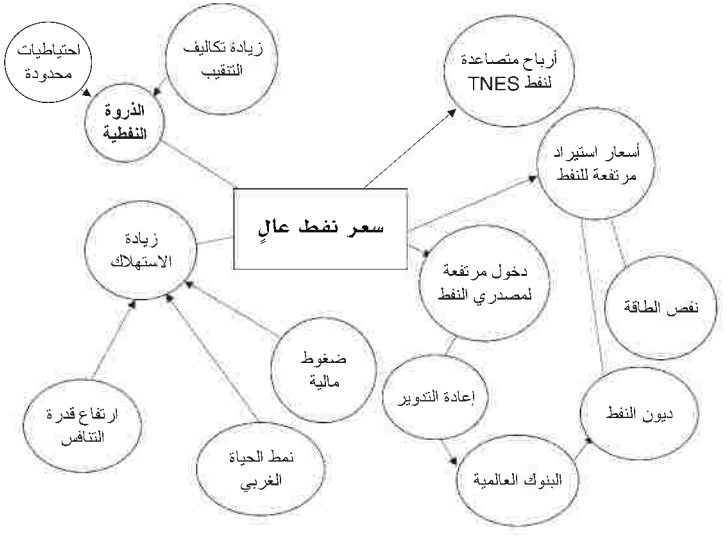

يتكون سعر النفط في الأسواق ضمن قانون العرض والطلب. يتقلص العرض خلال الذروة النفطية، في حين يزداد الطلب. أما الأسباب فهي الطموح إلى قدرة تنافسية محسنة في الأسواق المعولمة، ومن ثم تقليد نمط الحياة الغربية والضغط الذي تمارسه متطلبات المستثمرين لأسواق المال المعولمة. بداية يؤثر ارتفاع سعر النفط المتواصل بصورة غير متساوية وبشكل كبير. في حين يهدف مصدرو النفط إلى مداخيل عالية، بينما يكون على مستوردي النفط أن يذللوا المصاريف الباهظة لاستيراد النفط. والمرابح الكبيرة تحققها شركات النفط. إن تحويل احتياطيات النفط إلى نقد نادر يضع في مجال الحركة إعادة تدوير البترودولار، وهذه الحركة يجب أن يتم التغلب عليها من قبل النظام المالي العالمي (البنوك، المؤسسات، الشركات الاستشارية، وكالات الإرشاد..).

إن مرونة استيراد الطاقة المستحاثة على شكل نفط للدول المستوردة هي، في القاعدة ضئيلة، بسبب الدور المركزي الموصوف للنفط بالنسبة إلى تطور الاقتصاد عموماً وبالنسبة إلى نموذج الاستهلاك؛ وخاصة بالنسبة إلى مستوى الحياة. وهذه البلدان معرضة لخسائر فادحة من خلال تصاعدات أسعار النفط عندما ترتفع من خلال ذلك أسعار النفط

بالمقارنة مع مداخيل تصديره؛ إذ من المحتمل أن تصبح هذه الأسعار غير محتملة. من هذا الشكل القادم يصبح من الممكن أن نستخلص، بالنسبة إلى بعض الدول الصناعية، أن عوامل مختلفة تؤثر في هشاشة الوضع من خلال ارتفاعات أسعار النفط.

أولاً: تلعب كميات النفط المستوردة دوراً كبيراً؛ فبلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تجد نفسها في وضع أفضل من بقية الدول لأنها تتحكم بشيء ما من الاحتياط النفطي، هذا وإن كانت الذروة النفطية قد تم تجاوزها فعلاً.

ثانياً: مداخيل التصدير لها أهميتها. لهذا السبب لدى بعض الدول المتمتعة بفائض تصدير مثل ألمانية والصين واليابان مشكلات أقل لكي تدفع حساب النفط، بعكس بعض البلدان التي لها فائض تصدير أقل أو التي تعاني من عجزٍ في الميزان التجاري.

ثالثاً: في الوضع الأسوأ توجد في بلدان العالم الثالث بقيم استيراد النفط العالية وبمداخيل التصدير المنخفضة كما هو الحال في الهند. على هذه الدولة أن تنفق ثلثي مداخيل التصدير تقريباً من أجل ضمان استيراد النفط، ذلك أنه بسبب المرونة المنخفضة لاستيرادات النفط بالنسبة إلى

واردات أخرى (مواد غذائية وتكنولوجية) تفتقد الوسائل. عندما لا يكون من الممكن دفع أسعار النفط.

رابعاً: يجب أن تفرق البلدان المعنية بالديون في الأسواق المالية. وهذا ما حصل بعد أزمة النفط الأولى ١٩٧٣ في نطاق واسع بشكل إعادة تدوير البترودولار. وهذا انتهى مثلما كنا قد رأينا في أزمة الديون لثمانينيات القرن العشرين.

العامل الخامس هو الانتقال إلى طاقات قابلة للتجدد، إلى إجراءات للاقتصاد في الطاقات وإلى رفع كفاءة الطاقة. وهذه المسألة هي في كثير من البلدان تدخل كعناصر في استراتيجيات تأمين الطاقة التي يمكن فيها رفع مرونة استيراد الطاقة.

حساب النفط لدول مختارة مستوردة للنفط بسعرين أحدهما ٣٠ دولاراً للبرميل والثاني ٧٠ دولاراً بالعلاقة مع مداخيل التصدير

الدولة	استيراد برميل النفط		الكلفة بسعر ٣٠ دولاراً	الكلفة بسعر ٧٠ دولاراً	مداخيل التصدير	نسبة التصدير إلى الداخل	
	في اليوم	في السنة				٣٠دولاراً	٧٠دولاراً
فرنسة	٢,٢٨	٨٣٢,٢	٢٤,٧٩	٥٨,٢٥	٤٤٣,٤	٥,٦	١٣,١
ألمانية	٢,١٤	٧٧٩,٢٨	٢٣,٣٨	٥٤,٥٥	١٠,١٦٠	٢,٣	٥,٤
أوكرانية	١,٠٨	٣٩٥,٧	١١,٨٧	٢٧,٧٠	٣٤٢,٧	٣,٢	٧,٤
إيطالية	٢,١٦	٧٨٧,٧	٢٣,٦٣	٥٥,٢٢	٣٧١,٩	٦,٣٥	١٤,٨٥
هولندة	٢,٢٨	٨٣٣,٧	٢٥,٠١	٥٨,٣٦	٣٦٥,١	٦,٩	١٦,٠
اليابان	٥,٤٥	١٩٨٨,٩	٥٩,٦٧	١٣٩,٢٢	٥٥٠,٥	١٠,٨	٢٥,٣
الولايات المتحدة	١٣,١٥	٤٧٩٩,٨	١٤٣,٩٩	٣٣٥,٩٨	٩٢٧,٥	١٥,٥	٣٦,٢
الصين	٣,٢٣	١١٧٧,٥	٣٥,٣٢	٨٢,٤٢	٧٥٢,٢	٤,٧	١١,٠
الهند	٢,٠٩	٧٦٢,٨٥	٢٢,٨٩	٥٣,٤٠	٧٦,٢٣	٣٠,٠	٧٠,١

المصدر: بضعة حسابات تعود في الأصل إلى كتاب حقائق عن العالم CIA

الآن يصل سعر برميل النفط في نهاية ٢٠٠٧ إلى ما يقرب المئة دولار. حتى إن دراماتيكية الواقع المبينة في الشكل

السابق يمكن أن تصبح أكثر حدة، بصورة خاصة عندما ينخفض سعر الصرف للدولار. وبذلك تدخل القدرة التنافسية للدول التي تنتمي إلى عالم الدولار تحت الضغط في الأسواق العالمية؛ ومن ثمَّ تتراجع مداخيل التصدير.

تتمتع أسواق المال بأهمية خاصة بالنسبة إلى إعادة تدوير مداخيل النفط من قبل المصدرين. في البلدان النفطية يؤدي تصاعد أسعار النفط بصورة أكيدة إلى تزايد مداخيل التصدير وفي النهاية إلى زيادة احتياطات العملة الصعبة. وهكذا كان الأمر؛ فمنذ ٢٠٠٢ ارتفعت احتياطيات العملة لمصدري النفط بصورة كبيرة. وبذلك لن يكون من المستغرب بأن الارتفاع في بلدان غنية مثل العربية السعودية كان أكثر وضوحاً من بقية بلدان الشرق الأوسط التي لم يمنعها غناها من أن تكون بلاد هجرة كثيفة إلى الخارج. في سنة ٢٠٠٥ شكلت مداخيل النفط لدول الأوبيك مبلغاً يقدر بـ ٤٣٠ مليار دولار (هاريكس ٢٠٠٥). لذلك ليس من العجب أن احتياطيات النقد قد ارتفعت بصورة متناسبة. ومن ذلك استفادت دول إقليم MENA[1] بكامله ولو كان ذلك بنسب مختلفة. ولقد استطاع الإقليم بمجمله أن يضاعف احتياطيات العملة الصعبة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ أي من ١٦٧,٣ مليار

(١) MENA اختصار يقصد به الشرق الأوسط وشمال إفريقية.

دولار في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٦٤ في سنة ٢٠٠٥. ولقد استطاعت البلدان الغنية بالنفط والمستقبلة لليد العاملة أن تضاعف احتياطها من العملة الصعبة خمس مرات؛ أي من ٣٥,١ إلى ١٨٤,٩ مليار دولار.

من خلال ذلك يمكن تخفيض مخاطر الصدمات المالية ومشكلات التجارة بشكل ملحوظ. في بلدان مثل ليبية والجزائر يبلغ مدى الاحتياطي بالعملة الصعبة أكثر من ثلاث سنوات لكي يغطي ثمن الاستيراد. إلا أنها ليست الطريقة الفضلى لحفظ احتياطيات العملة الصعبة بأوراق حكومة الولايات المتحدة التي تعتمد على الدولار. لأن هذه الاحتياطيات ستجلب مبالغ أعلى إذا ما اعتمد على إعادة (تدويرها). من أجل ذلك توجد سلسلة من الإمكانيات بدءاً من تكوين مؤسسة استقرار نفطي من أجل أزمنة مداخيل النفط المنخفضة بعد الذروة النفطية عبر إلغاء المديونية العامة الداخلية والخارجية؛ وصولاً إلى زيادة الواردات المرتبطة بالبضائع ووسائل الخدمات. وهذا يشتمل على مزايا بالنسبة إلى البلدان ذات الصادرات القوية مثل الصين أو دول الاتحاد الأوربي. لأنه بهذا الشكل يعود قسم من نفقات النفط المتصاعدة بشكل إيرادات وصادرات، آخذين بالاعتبار بأن عدداً من البلدان لا تستحوذ على هذه

الإمكانية. فضلاً عن ذلك تستطيع البلدان النفطية أن تستخدم المداخيل بالعملة الصعبة في مجال الاستثمار. وهذا يحصل في الشرق الأوسط على نطاق واسع، بالدرجة الأولى في مجال الخدمات المالية في السياحة وفي صناعة البناء.

في عمان، أبو ظبي، الكويت، وخاصة في العربية السعودية، تنشأ مدن جديدة، مراكز سياحية ومراكز استثمار.

تظل الاستثمارات في الأسواق المالية المعولمة أكثر الطرق أهمية لتدوير مداخيل النفط. ولقد تحققت هنا انعطافة قبل ٩/ ١١/ ٢٠٠١ إذ احتفظت كثير من دول الأوبيك؛ بإمكانيات مصادرة الودائع العربية في منظومة البنوك الأمريكية. ولهذا السبب حول قسم من ودائع الدولار إلى ودائع اليورو. إن قسماً من ودائع دول الأوبيك المودعة بالدولار الأمريكي هبط من ٧٥٪ في الربع الثالث من ٢٠٠١ إلى ٦١,٥ في عام ٢٠٠٤ (المجلة الفصلية، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤). الأكثر أهمية هنا هو الحقيقة الجديدة التي ترى أن قسماً كبيراً من احتياطيات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقية قد أودعت في المنطقة ذاتها (هاركس ٢٠٠٥). ولقد نشأت مراكز

مالية جديدة مثل دبي. كما نشأ سوق أراضٍ للبناء أو للزراعة وبورصة محلية، وكل ذلك لم يكن له وجود قبل عام ١٩٧٠. كان لبنان سوقاً في الإقليم حتى نشوب الحرب المدمرة في تموز/آب ٢٠٠٦. إبان ذلك حصل هروب رأس مال له أهمية من بلدان النفط إلى (الفراديس الآمنة) البعيدة عن الأزمات.

الصراع حول العملة النفطية

هناك بلدان مثل الصين، اليابان، فنزويلا، إيران أو روسية تفضل استخدام اليورو بوصفه العملة التي تجري بها العقود. ما دامت الدول الكبرى بفائض التصدير لديها تبقي احتياطياتها بالدولار الأمريكي، لكن لن يكون مهماً إذا ما وجب عليها أن تدفع أسعار النفط بالدولار أو باليورو. العملة الأمريكية تدوَّر وفي جميع الأحوال يعود كل دولار أمريكي (وأيضاً كل يورو) بوصفه مطلباً إلى الولايات المتحدة (أو إلى مجال الدولار). هذه المتطلبات يجب أن تستخدم في حجوم فعلية، وهذا يعني من خلال تصدير البضائع أو في مجال الخدمات أو من خلال بيع الودائع، وهذا يعني من خلال استيراد الاستثمارات المباشرة. زيادة على ذلك يوجد أيضاً طموح تحويل الدولار إلى ذهب أو إلى عملات أخرى. وإذا كان ينبغي أن يحصل ذلك على نطاق أوسع فستكون النتيجة تخفيضاً متواصلاً للدولار، ذلك التخفيض الذي أعطى الدافع لهذه المناورة. وهذا لن يكون في مصلحة أي من البلدان التي تحفظ احتياطياتها بالدولار الأمريكي.

الانتقال إلى اليورو سوف يغير موازين القوة في العالم بصورة كبيرة. والولايات المتحدة التي حققت منذ سبعينيات القرن العشرين فائض استيراد بنيوي ووقعت في عجز ميزان تجاري بالغ الأهمية؛ تحاول تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، كما تدعم زيادة على ذلك استثمارات مباشرة عالية. وهذا لا يمكن أن ينجح إلا إذا ارتفع معدل التوفير وخفض الاستهلاك الداخلي؛ سواء أكان ذلك في الاستهلاك الخاص أم العام، بما في ذلك تخفيضات النفقات العسكرية. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لنقل ملكية ودائع عامة إلى "مساهمين أجانب". وذلك سوف يكون صعباً بالنسبة إلى الولايات المتحدة. أما حجة "الأمن القومي" فقد وضعت دائماً في الاعتبار، ولا سيما في حال شركة النفط Unical التي يفترض أن تنتقل ملكيتها إلى الصين، أو في حال بضعة موانئ على الشاطئ الشرقي، التي أراد المشرفون على الموانئ من دبي أن يمتلكوها. إن إحلال عملات أجنبية محل الدولار الأمريكي سيقوِّض مركز السيادة للقوة العظمى الإمبريالية.

مع ذلك كله يجب أن يوضع في الحسبان التبعات بالنسبة إلى بلدان التصدير وبلدان الفائض مثل ألمانية، الصين، اليابان، وبعض دول أمريكة اللاتينية، التي يرتبط تصديرها

بقوة بواردات الولايات المتحدة. ذلك أن تخفيض قيمة الدولار لا يؤثر في الاقتصاد الأمريكي وإنما فعلياً في "العالم بأسره". والسبب هو أن الولايات المتحدة دولة عظمى ولموقعها الاقتصادي وتداعياته الاقتصادية السياسية تأثيرات راجعة في كل مكان.

لقد ازدادت حدة الصراع حول العملة التي يباع بها النفط. إن نقطة الضعف لدى الولايات المتحدة بوصفها مرجعية العملة النفطية إنما هي كعب أخيل بالنسبة إلى السيطرة الأمريكية على العالم، والمسألة لهذا السبب إنما هي مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية. فالدول المنتجة للنفط مثل فنزويلا، إيران، روسية ونيجيرية اتخذت قراراً بأن تتحول إلى اليورو. وقد تمسكت دول نفطية مؤثرة مثل العربية السعودية، والكويت والدولة التابعة في العراق بالمقابل بالدولار وفرضت ذلك في مؤتمر الأوبيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. والاتجاه يمضي بكل وضوح إلى أن يجعل من الدولار العملة النفطية الوحيدة، وهذا يُظهر بوضوح أنه لا يكفي أن تقدم النفط الخام Wet Oil كعرض طبيعي في السوق؛ بل عليك أن تأخذ بعين الاعتبار دورة المال النفطي Paper Oil.

أخيراً
"حكومة النفط"
أو "إمبريالية نفط جديدة"

الأيام السعيدة لتطابق الرأسمالية مع سلطات الطاقة، والتي تقوم في جوهرها على موارد الطاقة المستحاثة قد انتهت أو هي في طريقها ضمن وقت محدد إلى النهاية. ليس هنالك احتمال كبير في أن توجد مواقع جديدة تتجمع فيها موارد طاقة مستحاثة، يمكن أن تستجيب للطلب المتزايد. لهذا السبب سيبقى سعر النفط مرتفعاً بصورة مختلفة عما كان عليه الحال في السبعينيات. وهذا يمثل صعوبة وعقوبة بالنسبة إلى الدول المستوردة أمام النمو الاقتصادي، وسيظل مرتبطاً بقابلية التصرف بموارد الطاقة المستحاثة. من جهة ثانية يبدو هذا جيداً بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط، عندما نستطيع أن ندفع عنها لعنة النفط. أي أن نستطيع تجنب تبعية بلد المواد الخام. (النفط الخام) إنما هو الآن موضوع أطماع جيوسياسية: استراتيجيات (Thik tanks) محافظة جديدة وسياسيات تهدف إلى ذلك. (Paper Oil) أموال النفط

بالمقابل تبقى متروكة لآليات السوق التي يرحب بها من قبل الليبراليين الجدد والمحافظين الجدد، وبقية السياسيين ومن على شاكلتهم من أصحاب الاحتكارات.

يبدأ أندي شتيرن كتابه "من سيربح حروب النفط" بالجملة التالية: «منذ ولادة صناعة النفط الحديثة في القرن التاسع عشر جلب تعقب النفط ثلاث خصائص إلى الجنس البشري: الطمع، الفساد وشهوة الحرب» (شتيرن ٧: ٢٠٠٥). الحرب المعولمة حول الموارد ليست ببساطة ناشئة عن ندرة النفط وبقية الموارد أو بسبب كارثة المناخ؛ لقد نشأت من خلال المحاولات للمحافظة على شروط التطابق النسقي بين النمو، التراكم الرأسمالي وتأمين الطاقة. إن التوزع الجيوسياسي للموارد المستحاثة غير متماثل في العالم بسبب توزيع السلطة غير المتماثل؛ وهو يتطلب لذلك عدم تماثل معولم ويسبب توترات. والقوة العسكرية لا تستطيع أن تحل صراعات التوزيع حول الموارد الطبيعية، وهي مدمرة بصورة استثنائية (عقيدة الولايات المتحدة حول الحروب الاستباقية وحق الأولوية). وحتى حينما لا توضع قوة عسكرية للتدخل في الموارد أو لتأمين التزويد بالطاقة، تبقى علاقات القوة غير متناظرة بصورة أساسية. ولهذا السبب يكون مفهوم "إمبريالية النفط" (كلير ٢٠٠٤) مفهوماً صحيحاً

لا يحيد عن الصواب. على العكس من ذلك فعبر هذا السبيل يمكن للمرء أن يفهم أبعاد الصراع (هارفي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤). وهذا يمثل ضرورة لإجراء حوار نقدي ومفتوح بين أوربة والبلدان العربية. والمسألة تدور عند ذلك حول صراعات مصالح متناقضة لا يجوز أن تظل مغلفة بالضباب. ولهذا السبب يمكن أن يتم التغلب على هذه التناقضات بصورة منتجة ومن منطلق المصالح الاجتماعية المدنية.

المراجع

- ألتفاتر، ألمر (٢٠٠٥): نهاية الرأسمالية مثلما نعرفها، نقد جذري للرأسمالية، مونستر (دامبتون وستفالي).
- ألتفاتر، ألمر، مان كويف، بريفيت (٢٠٠٧): حدود العولمة. الاقتصاد، البيئة والسياسة في المجتمع العالمي، مونستر (رامبتون وستيفالي).
- باربر، بنيامين (١٩٩٢): الجهاد ضد عالم ماغل، في شهرية أتلانتيك، آذار/ مارس ١٩٩٢.
- بارنيت، توماس (٢٠٠٣): مصور العالم الجديد للبنتاغون، في: أوراق من أجل السياسة الألمانية والعالمية، أيار/ مايو ٢٠٠٣.
- بوركيت، باول (٢٠٠٦): الماركسية والاقتصاديات الإيكولوجية: باتجاه اقتصاد أحمر وأخضر، (بريل)، بوسطن.
- كامبل، كولين/ لاهير، جين (١٩٩٨): نهاية بترول رخيص في: العلم الأمريكي، آذار/ مارس، ١٩٩٨.

- ديفيس، مايك (٢٠٠١): الهولوكوست الفكتوري المتأخر: النينو فامينس وصناعة العالم الثالث، (فيرزو)، لندن/ نيويورك.
- جيورجيوس - روغن، تيكولاوس (١٩٩٧): قانون الانتوروبيا والسيرورة الاقتصادية، (منشورات جامعة هارفرد)، كمبردج/لندن.
- غراندورك (٢٠٠٥): لمن مستقبل الطاقة. نفط كبير ضد الناس في إفريقية، تقرير غراندورك (٢٠٠٥)، بيترمار يتسبورغ.
- هاركس، إنو (٢٠٠٧): سوق النفط المعولم. تحديات واختيارات عمل بالنسبة إلى ألمانية - SWP دراسة أيار/ مايو ٢٠٠٧، برلين.
- هارفي، ديفيد (٢٠٠٣): الإمبريالية الجديدة، (منشورات جامعة أكسفورد)، أوكسفورد هوبسباوم، إيريك (١٩٩٥): عصر التطرف التاريخ العالمي للقرن العشرين، فيينا/ ميونيخ، (هانزر).
- هنتنغتون، صموئيل (٢٠٠٤): من نحن؟ أزمة الهوية الأمريكية، (دار نشر أوربة)، هامبورغ.
- IMF (مؤسسة النقد العالمي) (٢٠٠٧): نظرة عامة على الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل، ٢٠٠٧.
- كلير ميخائيل (٢٠٠٤): دم ونفط. أخطار وتبعات اعتماد

أمريكة المتزايد على النفط المستورد، نيويورك، (كتب ميتروبوليتان).

- يوت، طوني (٢٠٠٥): تاريخ أوربة من ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر، (دار نشر كارل هانزر)، ميونيخ وفيينا.
- لاينبتز، غوتفريد فلهوم (١٩٤٨): المونادولوجي، ترجمة حديثة، تقديم وشرح هيرمان غلوكز (ريكلام)، شتوتغارت.
- ماديسون، أنغوس (٢٠٠٧): الاقتصاد العالمي، نظرة ألفية، باريس، (OECD).
- بولانية، كارل (١٩٩٨): التحول الكبير، (سوركامب)، فرانكفورت.
- سكابندر، ميخائيل (٢٠٠٧): لغة من؟
- سكابندر، ميخائيل: لا يعطي متكلمون غير أصليين لغة إلى لسان عالمي متفوق.
- شتيرن، أندي (٢٠٠٥): من ربح حروب النفط؟ لماذا تغامر الحكومات بحرب من أجل حقوق النفط؟ (كولينز، براون)، لندن.
- شتيرن، نيكولاس (٢٠٠٦): مجلة شتيرن. اقتصاديات التبدل المناخي.
- فولتير (١٥٧٩/ ١٩٨٩): كانديد أو التفاؤلية، (جماعة الكتب غوتنبرغ)، فرانكفورت/ فيينا.